

أسنة قتلة العشرية السوداء تنكأ جراح الجزائر

صمت الإسلاميين في القضايا المعقدة، التي يتفادها هؤلاء من أجل تلافي المواجهة مع السلطة، حيث ندد في أكثر من مناسبة بما أسماه "التضييق المنهجي منذ عدة عقود على نائب رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة على بلحاج، المنوع من الحركة والتنقل والمشاركة في النشاط السياسي".

والآن بلوح بورقة سجنا العشرية الدموية، بدعوى الأوضاع الإنسانية والظروف التي حوكموا فيها، لكنه لم يفصح عن مسؤوليتهم في أحداث بعينها أو تعاطفهم مع أخرى، كما هو الشأن بالنسبة للقيادي أنور هدام المقيم في الولايات المتحدة الذي تعاطف مع التفجير الذي استهدف منتصف التسعينات مقر الأمن بوسط العاصمة، رغم أن غالبية الضحايا كانوا من المدنيين العزل.

وذكر النائب في رسالته بأنه "رغم مرور أزيد من عام كامل على الحراك المبارك إلا أن ملفات كثيرة ما زالت عالقة ولم تر النور، بل رأينا في بعضها تراجعاً كسجن نشطاء الحراك الذين كان لهم الفضل في إسقاط العصاة أمثال عبدالله بن نعيم وياسين خالدي وسيمر بلعربي ومحمد بلال منادي وكريم طابو.. وغيرهم".

صابر بلدي
صحافي جزائري



الجزائر - تدفع دوائر سياسية بكل ثقلها من أجل إعادة النظر في ملف سجنا "العشرية السوداء" من المحسوبين على الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة، واعتبار هؤلاء سجنا رأي، لكن الذي غاب عن أذهان هؤلاء موقف فئة ضحايا الإرهاب الذين لا زالوا ينظرون للحزب المذكور على أنه وراء ماسيهم العائلية والاجتماعية.

استنكر أفراد مما يعرف بـ"ضحايا الإرهاب" في حديث مع "العرب"، الدعوات التي ما انفكت تطلق من حين لآخر، من أجل إطلاق سراح السجنا الإهابيين المشاركين في تلك الحقبة الدموية، والمتسببين في ماسي المجتمع الجزائري وفي أزمة كبيرة في البلاد، واعتبروها خيانة لتضحيات هؤلاء الذين قدموا حياتهم قربانا لإنقاذ البلاد وراحوا ضحية عذر المشروع الإسلامي.

يقول موسى بدور "لقد فقدت والدي وأنا طفل صغير، وأذكر أن جدي قضى أياما سوداء بحثا عن جثته، التي عثر عليها بمساعدة أفراد الدفاع الذاتي، في حالة تقشعر لها الأبدان.. وإذا رضيت أنا وعائلتي على مضمض بمشروع المصالحة الوطنية بين 1999 و2005، فإنني لن أقبل الآن أن أرى إهابيين آخرين يطلق سراحهم بدعوى الظروف الإنسانية".

الدوائر الإسلامية في الجزائر تركب موجة معتقلي الرأي عبر توظيف ملف سجناؤها بهدف قلب الموازن السياسية

وأضاف "من تلك الملفات والمظالم أيضا قضية المساجين السياسيين، 160 سجنا محكوما عليهم بالإعدام والمؤبد، بينهم عسكريون ومدنيون اعتقلوا بداية الأزمة السياسية والأمنية في البلاد عام 1992، بسبب انتمائهم أو تعاطفهم مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد حظرها في مارس 1992، وأتهم هؤلاء بتخطيط وتنفيذ عمليات عنف، من قبل محاكم عسكرية ومحاكم خاصة وأستثنائية أنشأتها السلطات بعد توقيف المسار الانتخابي جانفي 1992".

وذهب حسن عريبي إلى أن "التفسيرات الحقوقية أوضحت بالأدلة الكافية عدم دستورية الأحكام المطبقة عليهم، ودعا لإلغائها وسقطها، ومطالبه هؤلاء بإعادة المحاكمات، إلا أن السلطة ما زالت تصر في عناد لا طائل من ورائه من مجرد توصيفهم بمساجين سياسيين، وعدم استفادتهم من تدابير العفو التي ينص عليها قانون المصالحة الوطنية الصادر عام 2005".

وأعتبر المتحدث أن "مساجين التسعينات هم بدورهم مساجين سياسيون مثل مساجين الحراك، وأن الطابع والظروف والخلفيات التي تحيط بهم هي ظروف سياسية، وأن قضاءهم لعشرات سجن تصل إلى 26 عاما كان بسبب أرائهم ومواقفهم السياسية".

وقال في صرخة إنسانية تتجاهل الإرهاب، إن "هؤلاء المساجين تجاوزوا اليوم سن 60 سنة وأنهكتهم الأمراض وطول السجن، ومن ورائهم أهل وعوائل لا يرجون من وراء إطلاق نوابهم إلا هدفا إنسانيا نبيلاً، من أجل أن يكملوا معهم ما تبقى من حياتهم خاصة وأن عددا منهم وافته حيايته بين جدران السجون".



صوت سجنا العشرية السوداء

مغازلة تركية لمصر تستهدف اختراق تحالف شرق المتوسط

مناورات ومساومات التجارة ورقة أنقرة المعتادة لترويض الخصوم



القاهرة تدير ظهرها لأنقرة

مما هو قادم من الغرب، وأنه لا حاجة للإعلان عن جاهزية مصرية عسكرية على الحدود مع ليبيا.

مشكلة مستشاري أردوغان، أن خطابهم يحمل حزمة كبيرة من التناقضات، وقد قدرا من مصداقيته السياسية لدى القرييين والبعيد، ولن تنطلي الكلمات المعسولة التي يتفوه بها بعض المسؤولين على مصر، لأن أنقرة تمك أكثر من خطاب ينحصر هدفه في جس النبض، ومعرفة المدى الذي يمكن أن تصل إليه طموحات تركيا.

من يريد التعاون مع مصر عليه الاستجابة لأبسط أنواع الالتزامات السياسية، أي يمتنع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ويرفض احتضان معارضيهما، وتقديم كل أنواع الدعم لهم، بل وتشجيعهم على ارتكاب الكثير من المواقف الأمنية والسياسية.

من الصعوبة على أي دولة، مهما بلغت أزماتها، أن تقبل التعاون والتفاهم مع خصم يضعها في مصاف الأعداء الإستراتيجيين، فما بالك بتركيا التي لا تزال تؤوي الإخوان، وتقدم لهم كل أنواع الدعم المشروعة وغير المشروعة، وتعتبر ذلك من صميم أهداف سياستها الخارجية.

كيف لدولة لا تعترف بالنظام المصري وتصفه رسمياً بأنه "انقلابي" وتريد التعاون معه؟ هذه كفة بصم توجهاتها بالإفراط في الانتهازية، وكفة أيضاً برفض التقارب معها، لأنها تشكك في جديتها، وتؤكد أن رغبتها الظاهرة في التعاون محكومة بأغراض خفية.

إذا كانت أنقرة جادة في تخفيض مستوى التوتر عليها الالتزام بمجموعة المعايير التي أعلنتها القاهرة صراحة أكثر من مرة، وأبرزها تسليم العناصر المتورطة في أعمال إرهابية وقعت في مصر، ورفع يدها عن دعم الإخوان، وعدم التدخل في شؤون الدول العربية، ووقف شحن المعدات المرتزقة إلى ليبيا، والامتناع عن سياسة البلطجة في شرق المتوسط. فهل يستطيع أردوغان الإقدام على هذه الخطوة الكبيرة؟ أشك طبعاً، لأنها تعني نهايته السياسية.

قد تكون هذه الشروط قاسية على أردوغان، غير أن المعطيات المصرية تثبت أنها ضرورية، لذلك ندرج إشارات الغزل التي أطلقها جاويش واقطاي، ضمن الأطر الحاكمة للمراوغات التركية، التي تريد الهروب إلى الأمام، والحد من الضغوط المتوقعة عليها، لأن بعض الدول الغربية بدأت تتفهم من تصرفاتها، وروسيا تترى تداعيات سلبية عليها قد لا تستطيع تحملها في سوريا وليبيا، لأن تركيا تريد ممارسة غرستها على موسكو.

لمصر، زيادة عن حصتها المعروفة، وهي رسالة فهمتها القاهرة مبكراً ولم تعبا عليها، لأن الاتفاق باطل، والترسيم يثير شكوك دول كثيرة، وتعاملت مع مذكرات أردوغان والسراج برفض تام، حتى لو كانت تجني من ورائها مكاسب.

تسير الخطوات التركية على الحافة، بمعنى أن قيادتها تريد أن تمنح وتمنع، وتأخذ وتعطي، بالطريقة التي تراها مناسبة من وجهة نظرها، متجاهلة علامات كثيرة حدتها القوى المناهضة لها، ومن الصعوبة اختراقها، كما أن ترسيم أردوغان - السراج عليه علامات استفهام عديدة، ومرتبوط بوجود الأخير على رأس الحكومة، المعرضة أصلاً للرحيل في أي وقت عندما تنطلق عملية تسوية سياسية جادة في ليبيا.

رغبة تركيا في التفاهم لم تتفاعل معها القاهرة الرافضة للتدخل في ليبيا وإيواء أنقرة لجماعة الإخوان

علاوة على أن "مجاملة" تركيا البحرية، جزء منها اضطراري، كي تضمن حصة كبيرة في مياه البحر المتوسط، لتوجد بينها وحدود ليبيا ممرًا منطقيًا، حيث تقع مصر في المنتصف تقريباً، وجزء ينطوي على مكونات سياسية غرضها إيجاد فتنة بين دول منتدى البحر المتوسط، ومقره القاهرة، وهو الأداة الإقليمية الفاعلة التي تلتف حولها الدول المؤثرة والمتضررة من تصرفات تركيا في شرق المتوسط.

تشبيك سياسي

تعد مصر القاسم المشترك بين دول المنتدى، إذا قبلت القاهرة بالتعاون مع أنقرة سوف تتسبب في مناع مع الدول الأخرى، أو على الأقل تعيد ترتيب أوراقها، فتتداخل وتتشابك، وتتناظر وتتباعد، وهو ما يحقق لتركيا مصلحة عاجلة تمكنها من المضي قدماً في أهدافها البغيضة، والتي لا تتوقف عند حدود بحرية أو خرائط على الأرض، لأنها تريد أن تتحالف مع مصر لتسهل مهمة رغبتها في الهيمنة على مقاليد أمور كثيرة في المنطقة.

لجأت تركيا أيضاً إلى طمانة مصر، وهي تعلن تصميمها على بسط نفوذها على مساحة كبيرة من أراضي ليبيا، والتي تؤثر بقوة في أمنها القومي، زاعمة أنها لا تستهدف القاهرة، في محاولة أخرى لرفع الانزعاج عنها

وجهت أنقرة مرة أخرى رسائل سياسية للقاهرة هدفها إعادة العلاقات، لكن بحسابات تركية رغم أنها تدرك جيداً أن شروط مصر للمضي في ذلك لن تكون سهلة، ومنها رفض التدخل العسكري في ليبيا ودفع قطر للالتزام ببند المصالحة كاملة مع دول الخليج، علاوة على معارضة مصر لإيواء النظام التركي لجماعة الإخوان. محاولة تركية جديدة تستعمل ورقة المغالاة والمساومات التجارية لها مقاصد أخرى منها تفكيك تحالف شرق المتوسط، وهي خطة لن تجد أذناً صاغية في مصر.

الماضية شهدت خطوات حثيثة على الصعيد الثنائي، حيث وقعت إيطاليا اتفاقية لترسيم الحدود البحرية مع اليونان، وعلى الصعيد الجماعي، بدأ الاتجاه إلى تطوير التعاون بين عملية "إيريني" وحلف شمال الأطلسي (ناتو) لمنع تصدير الأسلحة التركية إلى ليبيا، والالتزام بقرار مجلس الأمن في هذا الصدد.

عرض اقطاي للقاهرة، استخدم فيه لغة براغماتية لاقيى درجة، قائلاً "تركيا ومصر لهما مصالح مشتركة في مياه البحر المتوسط الدولية.. الأفضل أن نغض الطرف عن الخلافات بيننا في هذا الموضوع، فنحن عندما نختلف في قضية ليس من الحكمة أن نكون أعداء في كل القضايا، فنحن نتفق مع روسيا في أمور ونختلف في مواضيع أخرى". فالرجل يريد تفصيل صفقة على مزاجه يستبعد منها الحديث عن جماعة الإخوان ودعم المتشددين.

ما يعرّز فكرة المناورة في هذا الخطاب، أنه الملح إلى وجود دول إقليمية تحرض القاهرة على الابتعاد عن أنقرة، وهي إشارة كافية لتفريع رسالة اقطاي من محتواها، والتي جاءت بعد يوم واحد من رسالة شبيهة قدمها وزير الخارجية، مولود جاويش أوغلو، أشار فيها إلى حجم الوجود، وأن "الطريقة الأكثر عقلانية لعودة العلاقات بين البلدين، تكون عبر الحوار والتعاون مع تركيا بدلا من تجاهلها".

رغبة تركيا في التفاهم مع مصر ليست جديدة، فقد سبقتها تلميحات مماثلة في فترات سابقة، ولم تجد لدى القاهرة أذناً صاغية، وجرى إهمالها، لذلك عندما احتفلت وسائل إعلام تركية الشهر الماضي بمقال كاتب مصري لوح فيه بإمكانية إعادة النظر في العلاقات مع أنقرة، سارعت جريدة الأهرام الرسمية التي ينتمي إليها الكاتب بنفي مسؤوليتها عن فحوى المقال، مؤكدة أن السياسة الخارجية تعبر عنها مؤسسة الرئاسة في مصر، ووزارة الخارجية، بمعنى أن القاهرة لن تتجاوب مع رغبة أنقرة في المصالحة.

ياتي العزف الراهن على وتر التعاون في شرق المتوسط انطلاقاً من الترسيم البحري بين أردوغان ورئيس حكومة الوفاق، فايز السراج، ومنح نحو 35 ألف كيلومتر من المياه الإقليمية



محمد أبو الفضل
كاتب مصري

القاهرة - تريد تركيا أن تتعامل مع الدول المختلفة معها بلغة التجارة والمساومات التي تجيدها، ترفع شعارات المبادئ والشريعة عندما تجدها مفيدة لمصالحها، وتتخلى عنها إذا وجدت متعارضة. وتسعى أنقرة إلى تطبيق معاييرها على الآخرين بزعم الاستفادات المتبادلة.

ربما تكون هذه الطريقة قد مكنتها من تحقيق جزء من أهدافها مع الجهات التي تنقذها مثلها، لكن هناك قضايا لا تصلح معها مناورات وأساليب الغزل غير العفيف.

خطاب بلا مضمون

وجه ياسين اقطاي، مستشار الرئيس التركي، رسالة إلى مصر، مساء الجمعة، مليئة بالإشارات السياسية، فن حين المنبر، جاءت عبر موقع "الجزيرة" القطرية، وليست وسيلة إعلام تركية، ما يعنى أن هناك تفاهماً بين أنقرة والدوحة على فكرة التقارب مع القاهرة. من حيث التوقيت، جاءت بعد تلميحات قطرية وعدة للمصالحة مع دول المقاطعة العربية (مصر والسعودية والإمارات والبحرين) وما وجدته من رفض حاسم، طالما لم تلتمز بالبنود الكاملة للمصالحة بعدما تصورت قطر، بالتعاون مع تركيا، إمكانية تفكيك الرباعي العربي أو اختراقه من خلال استقطاب دولة كبيرة بحجم مصر.

تقنت تركيا أن طرح القاهرة لمبارتها الأخيرة لحل الأزمة الليبية، الهدف منه منع تدخلاتها في الأراضي الليبية، ورفع يدها عن المرتزقة والإهابيين ودعم الميليشيات وحكومة الوفاق، وبالتالي تعطيل توجهات أنقرة نحو المزيد من التوظيف لمذكرات التفاهم مع طرابلس في منطقة شرق البحر المتوسط، الأمر الذي سيكون مكلفاً للرئيس رجب طيب أردوغان.

إذا نجحت أنقرة في خطوة الهدنة مع مصر، قد تتعثر في الكثير من الخطوات الإقليمية والدولية الساعية للتضييق على تحركاتها، فالأيام